تحدّيات الأمـــــن القومـــي العربي بعد الثـــورات العربيـــة.

د. العارف التير عميد مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية
الأكاديمية الليبية – جنزور

1 – تقديـــم :

إنّ الحديث عن الأمـــن القومي العربي أو الأمـــن الوطني أصبح يكتنفه كثيرٌ من الغموض وعدم الإدراك ؛ بل وحتى أحياناً التشكيك وعدم واقعية الطـــرح ، وهذا مردّه إلى أن مسألة الأمن في العالم العربي ارتبطت في كثير من ثناياها بالميراث التاريخي للتفاعلات أثناء بروز الدول العربية سواء مرحلة عقب إعلان إنشاء جامعة الدول العربية أو بعد استقلالها في نهاية خمسينيات وبداية ستينيات القرن الماضي .

ويرتبط الأمـــن القومي بالدّولة القومية والتي تقوم أسساً على مكوّنات الدولة والتي هـــي : إقليم وشعب وهيئة حاكمة العناصر المادية ، والعنصر المعنوي وهو الســـيادة ، وإذا حاولنا إسقاط هذا المفهوم على الدول العربية سنجد إن هناك شعب وإقليم ؛ ولكن لا توجد هيئة حاكمة واحدة ، وبالتالي يبرز التناقض بين الواقع القائم للدول العربية والإطار المفاهيمي الذي يقوم على أساسه مفهوم الأمن القومي [1] ، وكذلك ارتبط الأمن القومي العربي ارتباطاً وثيقاً وقوياً بالتغيرات والتفاعلات التي تتم على المستوى الإقليمي والمستوى الدولي ؛ بل في كثير من الأحيان كانا المستويين مؤثرين تأثير مباشر وفاعل وسبب رئيسي في تغير مدركات وإطارات وسياقات الأمن القومي العربي .

وأول توظيف للمصطلح في صيغته المؤسسية قد تم سنة 1947م ، بالولايات المتحدة الأمريكية عندما تم إنشاء مجلس الأمن القومي الأميركي بموجب قانون الأمن القومي عام 1947 م ، ثم شاع استخدامه عند الكثير من الدول ، وأخذ المصطلح يتوسع ؛ بل حتى أصبحت له إطارات تنظيرية علمية أكاديمية ومراكز متخصصة لدراساته وعادةً ما يتم ربطه بالدراسات الاستراتيجية، ولهذا فبداية الاستخدام له كانت غربية صرفة، وحتى لا يقع القاري في جدلية القومي والوطني ففي اللغة الانجليزية لا يوجد هذا الخلط بين الوطني والقومي ؛ وإنما ما هو موجود : National Security ، وهذا ما ستعتمده هذه الورقة العلمية باعتباره أكثر دقة في الدلالة ؛ لأن أغلب الأدبيات المتعلقة بهذا المجال تستخدم مصطلح القومي بدل الوطني حيث ينصرف دلالة مفهوم الوطني إلى الدولة القطرية أكثر من انصرافه إلى عموم الدول

العربيـــة ، كما إن الأمن القومي بصفة عامة مصطلح يتميز بالعديد من الخصائص أهمها : أنه مفهوم نسبي لا يمكن لأي دولة أن تحققه بشكل مطلق ، كما انه عام يتعلق بكل الدول بغض النظر عن نوع نظام الحكم، ويتسم بالشمولية وتعدد زوايا النظر له بتعدد زوايا الخطر والتهديد(2)

إن الإشكالية الرئيسية التي ستحاول الدراسة الإجابة عنها هي استعراض أهم التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي وفق تفاعلات البيئة الإقليمية والدولية ووفق المعطيات الداخلية والخارجية للدول العربية من خلال التركيز على مرحلة ما بعد 2011م وسيكون السؤال المحوري والجوهري لهذه الدراسة : ما هي أبرز التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي بعد ما عرف بربيع الثورات العربية ؟

لقد تعددت التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي وحاول كثيرٌ من الباحثين استعراضها وتصنيفها وفق الخلفية الفكرية والعلمية لكل منهم ، ولهذا هناك من قسمها إلى التحديات الداخلية والخارجية ، وهناك من نظر إليها وفق سياقها التاريخي ، وقسمها إلى مراحل من بداية إعلان جامعة الدول العربية وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي 1989م ، ثم مرحلة الأحادية القطبية وحتى غزو العراق سنة 2003 م ، ومرحلة ما بعد غـــزو العراق وحتى اندلاع ما عرف بثورات الربيع العربي ، وهناك من تناولها بالتركيز على بعض القضايا مثل : التحول الديمقراطي، والتطرف والإرهاب ، ومشكلة المياه، وبروز تنظيمات مناظرة لجامعة الدول العربية (مجلس التعاون الخليجي- واتحاد المغرب العربي)....الخ

إن هذه الدراسة لن تركّز على كل التحديات، المتعلقة بالأمن القومي العربي ؛ وإنما ستتناول بعضاً منها ، والتي من وجهة نظرنا تشكّل خطر وتهديد مباشر للأمن القومي العربي وفـــق ما نلاحظه من تفاعل للأحداث ، والتي مازلنا نعيش حوادثها ونتعايش مع أحداثها وسيتم ترتيب هذه التحديات حسب درجة خطورتها والتي أهمها:

أولاً : الأمن القومي العربي والأمن القومي الإسرائيلي .

ثانياً : المليشيات والمجموعات المسلحة غير النظامية .

ثالثاً: إشكاليات المسار الديمقراطي .

رابعاً : التدخلات الخارجية و الأمن القومي العربي :

أولاً : الأمن القومي العربي والأمن القومـــي الإسرائيلي:

منذ انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول سنة 1897 ببازل بسويسرا والذي تضمن إنشاء وطن قومي لليهود بفلسطين وبعد إعلان دولة إسرائيل سنة 1948 أصبح الأمن القومي العربي ليس في خطر بل مستهدف بشكل كبير وعميق وأصبحت الدوائر

اليهودية والصهيونية تعمل من خلال التأثير في صناعة أي قــرار يتعلق بالشـأن العربي وتفاعله مع المخططات الصهيونية ، وعلى الرغم من إن جامعة الدول العربية تم إنشائها قبل إعلان دولة إسرائيل إلا إن تعاملها مع القضية الفلسطينية لم يكن في المستوى الذي يمكن إن يساهم ويساعد في معالجة القضية ؛ بل إنها أخفقت إخفاق كبير في معالجتها، ونجحت إسرائيل منذ إنشائها وحتى ألان في فرض سيطرتها وسطوتها رغم اندلاع أربع حروب كبرى بينها وبين العرب وهي :1948 - 1956 – 1967 – 1973 ولكنها استطاعت بالدعم الغربي من تحقيق انتصارات على الدول العربية مجتمعة، ولهذا يقول د.حامد ربيع " إن النجاح الصهيوني ظاهرة في حاجة إلى تحليل أكثر عمق أو يتعلق بسؤال مهم وهو : لماذا لم يستطع الجانب العربي أن يحمي نفسه وكيف تمكنت قوى محدودة الفاعلية من أن تحيل المجتمع العربي أن يصير لعبة في أيــدي أعدائهم المباشرين والمستترين؟، ولهذا فالسبب الحقيقي في النجاح الإسرائيلي ليس في قدرة وقوة الجانب الصهيوني ولكنه ينبع في حقيقة الأمر من الضعف المخيف لخصومهم".[3]

إنّ نظــرة إسرائيل لأمنها القومـــي ومنذ إنشائها تعتمد على عدم السماح بالمطلق بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على كامل أراضيها ، وان تحقيق هذا الهدف يتطلب أن تعمل إسرائيل على تفتيت الدول العربية وعدم السمح لها باتخاذ موقف موحد فعلي جدي ضد توسعها، وتحويل هذه الدول إلى كانتونات طائفية ودينية متناحرة[4]، وقد أكد على هذا التوجه أوديد يونيون مستشار آرئيل شارون بقوله بضرورة تفتيت العالم العربي إلى دويلات طائفية متناحرة لإضعافها حين قال "إن إسرائيل تستهدف الأمة العربية في كيانها السوسيولوجي وليس فقط في أرضها وسيادتها فهي تريد تفتيت الدول العربية طائفياً ومذهبياً إلى دويلات متنافرة فيما بينها، لتبقى جميعا تحت السطوة الإسرائيلية" [5] ، وعلى الرغم من إدراك الجميع إن إسرائيل تمثل تهديد رئيسي للأمن القومي العربي ألا انه بعد اتفاقية كامب ديفيد التي شكلت منعطف خطير في الصراع العربي الإسرائيلي أخذت كثير من الدول العربية مسار التطبيع وبناء علاقات دبلوماسية واقتصادية مما نقلها من خانة العدو إلى خانة الصديق الذي يمكن التعاون معه، وازداد الأمر سوءً بعد مؤتمر مدريد للسلام في عام 1991، فدخلت صاحبة القضية الأساسية وهي منظمة التحرير الفلسطينية، في اتفاق سلام منفرد مع إسرائيل في أوسلو (1993م ، ثم تبعها الأردن بتوقيع اتفاق وادي عربة (1994م ، وصولًا إلى ما سُمي "الاتفاقات الإبراهيمية"، وهي اتفاقات التطبيع مع إسرائيل التي قامت بها الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب والسودان

بصرف النظر عن استمرار احتلالها أراضيَ عربية، بل وصل الأمر ببعضها إلى حدّ إنشاء تعاون أمني وعسكري معها.(6)

كل هذه النكسات والاحباطات ظهرت نتائجها في تعامل الدول العربية مع طوفان الأقصى ولم يكن رد الفعل مواز لما قامت به إسرائيل من تدمير وقتل وتشريد " ولهذا لم تكن هنالك رؤية واضحة وموحدة اتجاه كيفية التصدي لما تقوم به من عمليات عسكرية نتيجة نظام التجزئة السياسية العربي وتغير مفهوم العداوة لإســـرائيل ورئينا العجز الواضح في تصريحات وبيانات ولقاءات القادة العرب ، ولم تخرج مواقفهم عن التنديد والاستنكار"(7).

ثانياً ـ المليشيات والمجموعات المسلحة غير النظامية:

في كثـــير من الدول العربية خاصة التي اندلع فيها ما يعرف بثورات الربيع العربي أصبح اكبر مشكلة تواجه الدولة هي بناء جيش قوي ولائه للوطن وفق التراتبية العسكرية والبناء المؤسسي العسكري الذي يعتمد على الضبط والربط والالتزام وطاعة الأوامر ، ولقد بدأت أولى خيوط هذه السياقات بعد انتهاء حرب الخليج الثانية بسقوط بغداد ودخول القوات الأمريكية وتولي بول بريمر كحاكم عسكري في العراق وحل الجيش العراقي بل ومحاكمة ومطاردة الكثيرين من قياداته وإنشاء المليشيات المتنوعة سواء كانت السنية أو الشيعية أو الكردية، وفي اعتقادي إن التخطيط الاستراتيجي البعيد المدى الذي تم وضعه منذ 2003 م ، هو : إذا أردت تدمير، أي: دولة وإنهائها وإدخالها في فئة الدول الفاشلة فالأمر لا يخرج عن مسارين مهمين:

– الأول : إنهاء الجيش والتشكيك في قياداته ورموزه ؛ بل ومعاقبتهم وتقديمهم للمحاكمة وإشعار الناس أنهم سبب بلاء الدولة وهم من يمارسون الدكتاتورية وان العسكر يتعارض مع القيم الديمقراطية .

– الثاني : تسهيل توزيع السلاح على الجميع ليتم إنشاء مجموعات مسلحة وجماعات مقاتلة قادرة على تحقيق المكاسب بالقوة ولها اذرع اقتصادية ولا تخضع للتراتبية العسكرية بل تعمل وفق الولاء لقائد المجموعة ويكون لها مناطق نفوذ تمارس في حدودها صلاحياتها .

هذا ما نلاحظه في جميع الدول التي مازالت تعاني من مشكلة الجماعات المسلحة (العراق – سوريا – ليبيا – اليمن – السودان – الصومال) ، وقد تلتحق دول أخرى بالركب إذا توفرت معطيات ومتغيرات تنفيذ هذه الإستراتيجية .

إن من أدبيات بناء الدولة وما تعلمناه في نشأة الدول واندثارها وانصهارها وحتى اختفاؤها انه لا جود لدولة بدون جيش قوي يحمي حماها ويدافع عنها ويفرض الأمن ويحتكر القوة والسلاح ويفرض النظام ويكون هو الأداة الرئيسية للسلطة التنفيذية والتشريعية مع الأجهزة الأخرى في تحقيق الأمن والاستقرار.

إن جميع الدول التي اندلع فيها ما يعرف بالثورات العربية مازالت تعاني من قضية انتشار المليشيات والمجموعات المسلحة والمتطرفة دينياً وعرقيا وقبلياً وإيديولوجيا وفكرياً، وأصبحت هذه الجماعات لا تخضع لسلطة الحكومات المركزية ، وبالتالي إذا استمرت هذه المليشيات دون معالجة فإنها سوف لن تهدد الأمن القومي العربي بل ستهدد وجود الدولة في حد ذاتها، وفي ظل الصراعات الاقليمية والتدخلات الخارجية والارتهان للمسارات الدولية تهدد هذه المجموعات المسلحة المجتمعات خاصة وإنها بعضها عبارة عن منشقون وجماعات متطرفة تهدد حياة السكان المدنيين وتهدد بالدرجة الأولى قوة القانون وسطوة وسيطرة الدولة)[8].

ورغم العديد من الأفكار الخطوات والسياقات التي قدمت لدمج المليشيات ووضعها تحت سلطة الدولة وإدماجها داخل إطار محدد ومنظم بحيث تخضع للتراتبية النظامية التي تتصف بها الجيوش إلا أن هذا الأمر واجهة صعوبة كبيرة في العراق وليبيا وسوريا واليمن ولم تستطع مثلا العراق حتى كتابة هذه الورقة أن تدمج مليشيات الحشد الشعبي ولا المليشيات السنية ولا استطاعت ليبيا ن تقوم بوضع خطة ذات فاعلية حقيقية في (عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج: (Disarmament, demobilization and reintegration (DDR، ومازالت سوريا واليمن ولبنان والسودان والصومال ترزح تحت نير هذه المليشيات والكثير منها أصبح له امتدادات دولية ودعم خارجي قادر على التأثير في توجهات وسياسات الحكومات [9].

إن النقطة الجوهرية والرئيسة التي يجب أن لا نغفلها أن وجود هذه المليشيات أو المجموعات المسلحة لم ولن تسمح بأي خيارات يمكن أن تعـزز الأمن القومي العربي بل ستعمل على تقويضه ووأده لان امتدادها ودعمها الخارجي سيكون عامل مهم في تحريكها وفق مصالح داعميها، كما أن هذه المجموعات عبارة عن مجموعات مرتزقة لمن سيدفع لها الأموال ويسلحها ، وبالتالي سيكون من السهولة بمكان استقطابها وتجنيدها ووضعها في مسار لا تستطيع الخروج منه .

وبالتالي فإن الدول العربية التي لم يصل إليها ما عـرف بالربيع العربي عليها المحافظة على جيوشها وتسليحها وإعدادها الإعداد الجيد بحيث يكون ولائها لله ثم

للوطن بحيث حتى وان حاولت بعض القوى خلخلة النظام السياسي يكون الجيش صمام الأمان للمحافظة على كيان الدولة.

ثالثا ـ إشكاليات المسار الديمقراطي :

عندما اندلعت الثورات العربية مع نهاية سنة 2010 وبدايات سنة 2011 كانت أغلب الكتابات تتجه نحو أهمية البناء الديمقراطي ، وحقوق الإنسان ، ودولة المؤسسات ، والانتخابات ، والفصل بين السلطات وكانت الأحلام وردية إلى ابعد مما نتصور ، إلا انه وبعد عقد من الزمن تبين أن مسألة البناء الديمقراطي ليس بالصورة التي كنا نعتقدها، وإنها مسألة في غاية التعقيد، وان الديمقراطية التي سوقت لنا ربما قد لا تتناسب والقيم والثقافة السياسية السائدة لدى المجتمعات العربية التي مازالت تحكمها قيم الدولة الأبوية الرعوية، فالعراق بعد 23 سنة من إسقاط نظام صدام لم يستطع أن يقيم نظام ديمقراطي فاعل ، ولا استطاعت ليبيا إقامة مسار ديمقراطي ناجح رغم إجراء انتخابات عقب إنهاء النظام السابق ، ولا اليمن تمكن من اجتياز أزمته بسبب التدخلات الخارجية وانقسامه عسكرياً ومؤسسياً ودخوله في مرحلة احتراب، ولا سوريا التي أنهكها الاقتتال بين الجماعات المسلحة والتدخل الروسي والتركي والإيراني ولا لبنان التي فشلت في اختيار رئيس للدولة بعد أكثر من اثني عشر محاولة تصويت من قبل مجلس النواب بعد انتهاء مدة ميشيل عون، ولا السودان بعد إسقاط نظام البشير بل غرقت جميع هذه الدول في الفوضى والاقتتال والانهيار الاقتصادي وتدمير مقدرات بلدانها ، والانفلات الأمني وسطوة وسيطرة المليشيات في جميعها ، ومن هنا نطرح التساؤل التالي:

- هل تستطيع هذه الدول إقامة امن قومي عربي وهي تعاني من هذه الإشكاليات؟
- وهل فعلا الديمقراطية بتصوراتها وقيمها الغربية يمكن أن تنجح في دول مازال ميراثها الفلسفي والقيمي حول السلطة وتصورات ثقافتها السياسية اتجاه الحكم يعتمد على ما ألفوه من ضرورة الالتفاف حول القائد أو الزعيم أو الملك أو الحاكم ؟
- وهل الديمقراطية غاية في حد ذاتها أم وسلة لتحقيق غايات؟
- وماذا لو تحقق الأمن القومي العربي بأنظمة ملكية أو أميرية أو عشائرية أو حتى سلطوية؟

– وماذا لو خيرت شعوب الدول التي حصلت بها ثورات بين الدكتاتورية والاستقرار والديمقراطية والفوضى ماذا ستختار بعدان جربت الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان؟

كتبت كريستان هوفمان مقال سنة 2014 في صحيفة دير شبيغل حمل بعنـوان : " الحرية مقابل الاستقرار : هل الطغاة أســوأ من الفوضى " حيث ورد بالمقال : "إن سقوط الديكتاتورية ليس دائمًا أمرًا يبعث على البهجة ؛ بل إن مواطني ، أي : دولة حينما يتم تخييرهم بين الديكتاتورية والفوضى التي يخلفها سقوط النظام ستكون الديكتاتورية أهون الشرين حيث إنها توفر لهم ثباتًا في الحالة المعيشية دون تغييرات ، إنه طرح حقيقي وواقعي جداً ويعززه ما تمر به العراق منذ 2003 وليبيا من سنة 2011 مروراً بسوريا واليمن والسودان.(10)

إن كثيراً من الأدبيات التي تناولت تحديات الأمن القومي العربي أوردت إشكالية التحول الديمقراطي (عطاء محمد زهـــرة – محمد نصر مهنا – جميل مطر – علي الصاوي – مصطفى علوي...) كجزئية مؤثرة على الأمن القومي العربي، ومع تسليمنا ربما بهذا الطرح إلا أن واقعه الحقيقي ووفـق وجهة نظري قد تكون الديمقراطية والانتقال الديمقراطي ليس شرط لإيجاد ولو حد أدنى من امن عربي، حيث بين انهيار العراق منذ 2003 أهمية الأمن الوطني بالدرجة الأولى قبل الأمن القومي ، وبناء جيش قوي ودولة ذات مستويات تنموية عالية .

إن الانتقال الديمقراطي للشـعوب العربية تواجهه الكثير من الإشكاليات العميقة والجوهرية ولن يكون سلسل وميسر لاعتبارات عديدة تتطلبها عملية الديمقراطية، وبالتالي الحديث عن الديمقراطية في مجتمعات أبوية سلطوية تحكمها قيم قد تكون بعيدة عن الديمقراطية التي يحاول الكثيرون تسويقها من خلال القيم الليبرالية أو المنظومة الغربية بصفة عامة أمر يكتنفه الكثير من الغموض والضبابية وعدم الوضوح. وما ذكرته كريستيان هوفمان يرتبط بجزئية أخرى مهمة ، وهي إن النظرة الواقعية لما جرى في العقد الأخير تبين أن المواطن العربي البسيط لا يهمه ممارسة الديمقراطية، ولا شكل النظام السياسي برلماني، رئاسي، جمهوري، ملكي، عائلي ، قبلي، أميري ، ولا المشاركة السياسية ، ولا حرية التعبير بقدر ما يهمه توفير الأمن والاستقرار بالدرجة الأولى وتحقيق التنمية وتوفر الخدمات والبناء الفكري والتنموي، ففي الدول الخليجية مثلاً لا تجد من يتحدث عن الانتخابات ولا حقوق الإنسان ولا الديمقراطية الخ، فقد أدركت حكومات هذه الدول أن تقديم الخدمات وبناء الدولة

walfer state هو الضامن للاستقرار والأمــن وتحقيق حالة التوازن للنظام السياسي بين مدخلاته ومخرجاته، وليس هناك أي حديث عن الانتخابات في هذه الدول لا من قريب ولا من بعيد ولكن الحديث دائما يتجه حول كيف نحافظ على سيادة الدولة ونحفظ وحدتها ونحقق الاستقرار والأمن والتنمية.

إن قضايا الأمن والدكتاتورية والفوضى والديمقراطية جعلت الكثيرون يعيدون حساباتهم وفق النظرة الواقعية لتحليل الأحداث، والكثير من هذه المفاهيم متداخلة مترابطة بشكل كبير جدا : خــذ على سبيل المثال لا الحصر : الديمقراطية...بناء مؤسسات فاعلة..الأمن...حقوق الإنسان، دولة القانون، التداول السلمي على السلطة، الدولة المدنية...حكم العسكر...الحريات العامة وخاصة حرية التعبير...الخ كل هذا وغيره رغم أهميتها في البناء الديمقراطي إلا أن فقد قوة الدولة ودخولها في خانة الدول الفاشلة أو المنهارة سيكون ثمنه مؤلم ومبكي ومحزن وقد يأخذ فترة طويلة جداً.

ولهذا فاستعادة الدولة في بعض البلدان العربية بسيطرتها وسطوتها وقوتها قد يكون أولى من البحث عن تحول ديمقراطي قد لا يتحقق وإن تحققه مرهون بسياقات قد لا تكون متوفرة في الفضاء العربي، ولهذا تساءلت الكاتبة كريستان هوفمان هل : الاستقرار قيمة في حد ذاتها ؟ فتقول : غالباً ما ينظر إلى أولئك الذين يقومون بالإجابة على هذا التساؤل بالإيجاب على أنهم لا يمنحون أهمية كبيرة للحرية وحقوق الإنسان. ولكن الحقيقة غير المريحة هي أن الديكتاتورية في كثير من الأحيان أفضل من الفوضى. ولو أعطي الناس حق الاختيار بين دكتاتورية تعمل وبين دولة فاشلة، فهم في كثير من الأحيان سوف ينظرون إلى الدكتاتورية باعتبارها أهون الشرين، ومعظم الناس يعتقدون بأن معيشة آمنة وقدر ما من العدالة، هي أكثر أهمية من الحريات الفردية والديمقراطية المشكوك بها.[11]

رابعاً ـ التدخلات الخارجية والأمن القومي العربـــي :

نتيجة للميراث الاستعماري لاحتلال الدول العربية منذ انهيار الخلافة العثمانية فإن بعض الولاء بقي للدول المستعمرة ولو في حده الأدنى بعد الاستقلال، مما خلق هذا الوضع الكثير من الإشكاليات بين الدول العربية في اتخاذ مواقف واحدة نتيجة لتعدد الولاءات وتعارضها، وجعل ما قد تراه السعودية تهديد لأمنها تراه قطر مجرد شأن داخلي لا علاقة لأحد به ، وبسبب تعدد مصالح الدول الكبرى وتنوعها وعدم اتفاقها حول الكثير من القضايا التي يختص بها الشأن العربي تعددت مواقف الدول العربية وفق ارتباطاتها وعلاقاتها ومصالحها مع الدول المستعمرة وبقيت علاقة تحكمها صفة التابع والمتبوع .

غير أن التدخل لم يعد في صورته المباشـــرة وهو تدخل دولة في دولة أخرى باستخدام القوة أو التهديد بها وإنما برز التدخل من خلال المجتمع الدولي والمنظمات الدولية سواء كانت الحكومية أو غير الحكومية وهو الأمر الذي شكل خطورة كبيرة على الأمن القومي العربي بعد تدويل الكثير من القضايا وجعل حمايتها من قبل ما يعرف بالمجتمع الدولي أمر مهم جداً والتي منها : انتشار أسلحة الدمار الشامل في العراق _ حماية المدنيين في ليبيا– ونشر الديمقراطية في سوريا– ومحاربة المد الإيراني في اليمن – وأصبحت مسألة التدخل الخارجي سمة رئيسية للعلاقات الدولية خلال القرن الواحد والعشرين .

بيد إن هذه التدخلات الخارجية قد أسهمت مساهمة كبيرة جداً في تأكل مبدأ السيادة الوطنية أمام انسنة العلاقات الدولية وجعل الاهتمام ينصرف إلي الفرد والمجتمعات وإيجاد اطر قانونية واجتماعية للتدخل باستخدام القوة أحياناً وبفرض عقوبات أحياناً أخرى وبتدخل عسكري سواء محدود أو شامل تارة أخرى ،إلا أن المقاربة الأممية لأنسنة العلاقات الدولية فشلت فشل ذريع في معالجة الكثير من القضايا في مختلف دول العالم وليس في الوطن العربي فقط بل إنها أوجدت تداعيات خطيرة زادت من حدت الصراعات داخل بعض الدول وأنتجت أوضاع إنسانية مؤلمة[12]، فعمليات التدخل لدوافع إنسانية تعرضت للكثير من الخطوات الغير بريئة والتي منها الانتقائية في تطبيقها وفق مصالح الدول الكبرى، وتنامي المردودات السلبية في كثير من الحالات ، ولعل أبرزها تقاعسها في المجازر التي ارتكبت في رواندا سنة 1994 ، وما تم في ليبيا سنة 2011 ، وما يجري ألان في قطاع غزة [13].

ينقسم مستوى العامل الخارجي إلى مستويين :

الأول ـ مســتوى تدخـــلات الدّول الكبرى : يتصل بمجال العلاقة بين الدّول العربية وبين المحيط العالمي، وخاصة القوى الدولية الكبرى المتحكمة فيه، وما يدخل تحت ذلك الإطار - أيضاً - من علاقات التبعية أو الاستقلال أو التحالفات، وما يتبعها من أوضاع ونتائج، وربما يكون هذا المسار أكثر تأثيراً على الأمن القومي العربي حيث أن اغلب التفاعلات ترتبط به نتيجة لقدرة وقوة الدول الكبرى على التأثير في النظام الدولي ككل ، ونتيجة للعديد من العوامل لا مجال لسردها في هذه الدراسة تتعلق بعناصر القوة القومية لها، ويرتبط بهذا المسار اعتماد بعض الدّول العربية على دعم الدول الكبرى والضمانات الأمنية والدفاعيـــة ، مع علمنا بأن الضمانات الدولية متذبذبة وقابله للتغيير مع أي ظروف ، وهي لا تمنح للأمن العربي بمجمله ولكن تمنح لبعض دوله بصورة منفردة والتي لديها مصالح مشتركة [14]. ، ويشكّل تدخل الدول

الكبرى في الشأن العربي مسألة خطيرة وكبيرة نراها في : سوريا من خلال التدخل الروسي ، وفي العراق من خلال التدخل الأمريكي ، وفي اليمن من خلال التدخل البريطاني الأمريكي المشترك ، وفي ليبيا من خلال الجميع (روسيا –أمريكا – فرنسا – بريطانيا – ايطاليا – تركيا – مصر - قطر) ، ونراه في تدخل فرنسا أحياناً في تونس والجزائر، كما نراه في وجود قواعد عسكرية للولايات المتحدة في بعض دول الخليج ، وكذلك يبرز هذا التدخل من خلال المعونات الأمريكية التي تقدم للأردن ومصر خاصة معونات القمح ، كل هذه التدخلات تساهم بطريقة أو بأخرى في إضعاف أو الانتقاص من قوّة وقدرة الأمن القومي العربي وتجعله في مهب عواصف تصورات الدول الكبرى . لا أحد يشك أن التدخل الأمريكي وهو الأبرز في المنطقة العربية يتم من اجل حماية المصالح وتحقيق العديد من الأهداف والتي أهمها تامين امدادت الطاقة بالدرجة الأولى والمحافظة على قوتها وقدرتها العسكرية في الشرق الأوسط ومحاربة التمدد الروسي وكل هذا يأتي على حساب الأمن القومي العربي، إضافة إلى مساعيها وعلى كافة المستويات من اجل محاولة إدماج إسرائيل في المنظومة العربية فيما عرف بالشرق الأوسط ومحاولة خلق هوية جديدة للمنطقة تكون إسرائيل احد الفواعل الرئيسية بها، كما شاركت بفاعلية في مواجهة العنف والإرهاب في العراق وسوريا ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) [15]

الثانـــي ـ مســـتوى تدخلات الدول الاقليمية : يتصل هذا المستوى بمجال العلاقة بين الدول العربيـــة ومحيطها الجغرافي أو الإقليمـــي ، أي : مجال ما يعرف بـ " النظام الإقليمي"، وما يدخل تحت هذا الإطار من علاقات التهديد أو التعايش أو التعاون، وأحكام ذلك كله إن التدخلات الاقليمية تحمل بين ثناياها خطورة كبيرة ومؤثرة على الأمن القومي العربي حيث أنها في كثير منها يتم توظيف النزاعات المذهبية والطائفية والاختلافات العرقية وأحياناً تكون مصحوبة بالرغبة في التوسعات الجغرافية ، أو الحصول على الموارد الطبيعية ، أو حتى لخصوصية تتعلق بالجانب الأمني الاستراتيجي خاصة عندما تكون الحدود الجغرافية مشتركة بين الدولتين، وفي الدول الهشة التي تعاني من صراعات كثيراً ما تعمل الدول الاقليمية على دعم المليشيات والجماعات المسلحة بالأموال والسلاح حتى تستطيع أن تنفذ سياستها وبسط نفوذها وتحقيق تصوراتها وأهدافها ، واستطاعت بعض القوى الإقليمية اختراق الصف العربي فأسهمت في منع تأسيس نظام عربي أمني موحد قادر على التصدي لهذه التدخلات، خصوصًا أن التدخلات الخارجية الإقليمية تستغل ضعف الطرف العربي، وتضارب المصالح الوطنية لكل دولة عربية، وأولوية المصالح الوطنية على

المصالح القومية العليا للأمة العربية، لذا نجد أن نظام التحالفات الإستراتيجية لبعض الدول العربية قائم على التحالف مع قوى إقليمية طامحة وذات نزعة توسعية، وهذا ضد الأمن القومي العربي نفسه، ويتعارض مع استقرار الدول العربية.(16)

إن ابرز التدخلات الاقليمية تتضح من خلال الدور الإيراني والدور التركي حيث تشكل هاتان الدولتان قوى إقليمية مؤثرة في المحيط الجغرافي القريب منهما من خلال تدخلهما المباشر في بعض الدول العربية بل أن تركيا استطاعت التدخل المباشر في ليبيا عبر اتفاقية تم توقيعها مع حكومة الوفاق الوطني سنة 2019.

الدّور الإيرانـــي : ترى الكثير من الدول العربية إن المهدد الرئيسي لأمنها القومي هي الجمهورية الإسلامية الإيرانية حيث يبرز ذلك من خلال سلوك الدولة الإيرانية في سياستها الخارجية القائمة على عدة أهداف أهمها : تصدير مبادئ الثورة الإيرانية ، ودعم الطائفة الشيعية في أي بقعة من العالم خاصة دول الجوار ، وزيادة تطوير قدراتها العسكرية من خلال البرنامج النووي، ودعم الكثير من المجموعات المسلحة في لبنان واليمن والعراق وسوريا بل والكثير من هذه المجموعات يعمل تحت إشراف مباشر للقيادات الإيرانية خاصة الحرس الثوري الإيراني .(17) ، وقـد أدّى سقوط نظام صدام حسين سـنة 2003م إلى تقوية الوجود الإيراني في العراق حيث أصبحت الفاعل الرئيسي من خلال صعود القوى الموالية لها وتمركزها في مفاصل الدولة ؛ بل وسيطرتها على الساحة السياسية ، وقامت إيران بدعم هذه القوى عسكرياً ومالياً ولوجستيكياً وهذا يتم في ضل غياب تام وكامل للقوى العربية أو لتأثير دول الجوار مثل الأردن والسعودية وغيرها. (18)

إن رغبة إيران في استعادة مكانتها التاريخية وحلم استعادة الإمبراطورية الساسانية دفعتها إلى اتخاذ خطوات مهمة لتنمية قدرات قوتها القومية وأهمها القدرات العسكرية النووية والتي تمكن نظامها رفع شعار التهديد في مواجهة التهديد، حيث تقوم إيران بمناورات متعددة الجوانب والأهداف، وتطوير إستراتيجية الوجود العسكري في المنطقة بنقل نشاطها العسكري إلي بعض الدول فتجاوزت تجنيد العملاء إلى تكوين آلية عسكرية غير إيرانية مع قيادات محلية تعمل تحت توجيهها ، كما تُجيد إيران فن إدارة المصالح المتعارضة مع الآخرين وحل الخلافات عن طريق المباحثات الثنائية أو المتعددة الأطراف، كذلك فإن كل القوى السياسية والعسكرية والثقافية داخل إيران تنظر إلى المشروع النووي بأنه مشروع استراتيجي مهم لمستقبل إيران على المدى القصير والطويل إقليمياً ودولياً (19).

الدور التركـــي : منذ بداية تسعينات القـرن الماضي وفي ندوة حول الدور التركي وتأثيره على الأمن القومي العربي تحدث الدكتور ناصيف حتى حول انه هناك عوامل خارجية وداخلية تدفع نحو اضطلاع تركيا بدور هام في المنطقة باعتبارها ركيزة من ركائز أي نظام شرق أوسطي قادم يتم الإعداد له ، وان تركيا بعد انتهاء الحرب الباردة تشبه رجل استيقظ ذات صباح ووجد نفسه يمتلك ثروة ضخمة نتيجة للعديد من العوامل(20) ،

في علاقات تركيا مع الدول العربية كثيراً ما يُستشهد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالميراث العثماني الذي كان يحكم الدول العربية ، وإن تركيا هي امتداد للدولة العثمانية وإن تاريخ تركيا لا يبدأ من سنة 1923م ، مع بداية الجمهورية التركية وإنهاء الخلافة ؛ وإنما هو تاريخ قديم قدم الدولة العثمانية التي تأسست على يد عثمان الأول أرطغل(21).

ازدهرت العلاقات العربية التركية مع وصول حزب العدالة والبناء إلى السلطة وقام بفتح قنوات التواصل على مصرعيها مع الدول العربية وتوجهت نحو إعادة الروابط التاريخية واعتمدت تركيا سياسة تصفير المشكلات مع المحيط الإقليمي والعربي هذه السياسية التي قادها أحمد داوود أوغلو تطلبت إعادة صياغة أنشطتها الاقليمية في العراق وسوريا بالدرجة الأولى وقطر التي تمتلك بها قاعدة عسكرية تظم أكثر من 3000 جندي تركي (22) ، ثم امتد نشاطها الصومال وارتريا وأثيوبيا وأخيرًا إلى ليبيا مع نهاية سنة 2019 م ، من خلال اتفاقية دفاع مشترك مع حكومة الوحدة الوطنية .

إن بحث تركيا عن دور لها في محيطها الإقليمي والدّولي ومحاولة إيجاد نقاط ارتكاز داخل الدول العربية من المؤكد إنه سيشكل تهديد كبير وخطير للأمـن القومي العربي وعلى المدى القصير لا أتوقّع أن تستطيع الدول العربية إيجاد صيغ توافقية للحدّ من التدخلات التركية في الشأن العربي.

الخاتمـــــــــة :

ـ إن تحديات الأمـــن القومي العربي كثيرة وعديدة ومتعددة ، وإن هـذه الدراسة لم تحط بجميعها؛ وإنما حاولت التركيز على أهم هذه التحديات وفق خطورتها ودرجة أهميتها ، فتناولت الأمـن القومي العربي أمام الأمن القومي الإسرائيلي وكيف أن العرب مازالوا عاجزين عن أي ردّ فعل اتجاه السياسات الإسرائيلية على كافة المستويات؛ بل هناك محاولات مؤثـرة لإدماج إسرائيل في المنظومة العربية تحت مسميات متعددة الشّـرق الأوسط ، أطروحات الديانة الإبراهيمية وربما في المستقبل قد يتم إيجاد صيغة أخـرى ، كما تناولت الدّراسة في الفقرة الثانية إشكالية الجماعات

المسلحة وتأثيرها على الأمــن القومي العربي حيث تنشط هذه الجماعات في الدّول الهشة والتي للأسف حتى كتابة هذه الاسطر لم تستطع أن تقوم باستعادة الدولة وتعيش حالة تفكك وتشرذم قد تقود إلى دويلات (العراق – الصومال – ليبيا – السودان – اليمن – سوريا) وبالتالي الحديث عن امن قومي عربي أمام تغـوّل وانتشار هذه المجموعات المسلحة يعتبر نوع من التفكير الغير عقلاني .

ـ تناولت الدّراسة إشكاليات المسار الديمقراطــي وأثره على الأمن القومي العربي وبينت هل نحن كمجتمعات عربية تنجـح لدينا الديمقراطية بقيمها الغربية وآلياتها التي أطر لها الغرب وفق ميراثه الفلسفي والقيمي، وبينت الدراسة إن المجتمعات العربية ربما مازال أمامها الكثير من العمل للوصول إلى ديمقراطية حقيقية واقعية وان الأهم ألان هم بناء الدولة والاتجاه نحو التنمية والتحديث ومحاول تغيير الثقافة السياسية لدى الناس اتجاه الحكم والسلطة، وفي جزئية أخيرة تناولت الدراسة التدخل الخارجي بشقيه الإقليمي والدولي .

ـ ختاماً يغيب عن الدّول العربية الرؤية السياسية والإستراتيجية المتعلقة بالأمــن القومي ومدخلاتها، وديناميكيتها ففــي تقديرنا رغم ارتباط الشعوب العربية جغرافياً وثقافياً ودينياً وتاريخياً إلا إن هذا الأمــن مازال يواجه صعوبات كبيرة وعميقة جداً تجعله أمام تحديات اكبر من قدرته على تجاوزها، وأبرز هذه التحديات الصراعات الاقليمية في المنطقة وصراعات الدول الكبرى حول مصالحه وأهدافها .

الهوامـــــش:

1 – فـرج عصام بن جليل وآخـرون ، اثر التحديات الخارجية والداخلية على الأمن القومي العربي،مجلة علوم الإنسان والمجتمع،المجلد 10 –العدد 3 – 2021 ، جامعة بسكرة الجزائر.ص 134.

2 – عطاء محمد صالح زهرة ، في الأمن القومي العربي ، منشورات جامعة بنغازي : ليبيا ، 1991.ص 37– 38 .

3 _ حامد ربيع ، نظرية الأمن القومي العربي ، منشورات دار الموقف العربي ، القاهرة ، ص 22

4 – هشام القروي "، أزمة فكر أم أزمة واقع ؟ "، مجلة الوحدة، السنة الرابعة، عدد مزدوج (46 . 47 ،(يوليو/ أغسطس 1989 ، ص: 12.

5 – بيان العساف، انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي، دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، يوليو 2005 ،ص: 84 .

[6] – الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي ، مجموعة مؤلفين ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، انظر : https://bookstore.dohainstitute.org/p-2490.aspx

[7] – محمد ولد داده ، التجزئة السياسية العربية و الأمن القومي العربي ، مجلة البحوث والعلوم الاجتماعية ، الناشر : مؤسسة خالد الحسن مركز الدراسات والأبحاث ، الرباط : المغرب ، العدد الأول ، النصف الأول ، 2013.

[8] – المليشيات في الدول العربية : خطر بانتظار الفوضى : انظر الرابط التالي : https://www.skynewsarabia.com/middle-east/7

[9] – فريدريك ويري وأريبل أ. آرام ، ترويض المليشيات في الدول العربية المتصدعة ، منشورات : مركز كارينجي للشرق الأوسط : انظر الرابط التالي : https://carnegieendowment.org/files/Wehrey_Ahram_Arab_National_Guards_May 2015_AR.pdf

[10] – كريستان هوفمان ، الحرية مقابل الاستقرار: هل الطغاة أسوء من الفوضى ، صحيفة دير شبيغل ، 2014.

[11] – المرجع السابق .

[12] – د.ادريس لكريني ، العلاقات الدولية وأسطورة الانسنة ، ،مجلة درع الوطن ، منشورات مديرية التوجيه المعنوي في القيادة العامة للقوات المسلحة بدولة الإمارات العربية المتحدة ، انظر الرابط : https://www.nationshield.ae

[13] – المرجع السابق .

[14] – د.عبد العزيز بن عثمان بن صقر ، الأمن القومي العربي في خطر...والحلول المؤجلة ، صحيفة الشرق الأوسط ، الثلاثاء – 20 ربيع الأول 1438 هـ – 20 ديسمبر 2016 م

15 – فرج عصام بن جليل وآخرون ، اثر التحديات الخارجية والداخلية على الأمن القومي العربي ، مرجع سبق ذكره ص 25.

[16] – د.عبد العزيز بن عثمان بن صقر ، الأمن القومي العربي في خطر، والحلول المؤجلة ، مرجع سبق ذكره.

17 – محمد السعيد إريس، إيران والأمن القومي العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، انظر : https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/art7.aspx .

18 – وليد محمود عبد الناصر، مكاسب إيران وخسائرها من الحرب على الإرهاب، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 2015، عدد199، ص ص(108–109

[19] – عليراز نادر و ف. ستيفان لارّابي، "العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط بات متغيرًا"، معهد RANDللدفاع الوطني، كاليفورنيا انظر : https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR200/RR258/RAND_RR258z1.arabic.pdf

20 – تركيا والأمن القومي العربي ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، أعمال الندوة التي عقدت بمقر مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي : المجلد 15 ، العدد 160 ، 1992

21 – حديث الرئيس التركي رجب طيب اردوغان في كلمة ألقاها أثناء مشاركته في ندوة بمناسبة الذكرى المئوية لوفاة السلطان عبد الحميد الثاني، في قصر يلدز بمدينة إسطنبول.10– 2– 2018 انظر : https://arabic.rt.com/middle

22 – احمد شيخو ، تركيا تهدد الأمن القومي العربي ، الحوار المتمدن على الرابط : https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=743388